

تطبيقات فى

المحاسبة المتقدمة

الجزء الأول

الفصل الأول:

تجميع الأعمال

تجميع الأعمال (الاندماج والاستحواذ والسيطرة) أصبحت السمة الأساسية للأنشطة الاقتصادية في عالم اليوم فمعظم الشركات تسعى حالياً لتكوين تكتلات اقتصادية تحقق نمواً سريعاً في نتائج الأعمال وذلك عن طريق السيطرة على حصص كبيرة من الأسواق.

ولقد شهدت مجالات الأعمال المحلية والعالمية العديد من هذه العمليات ، حيث تجد شركات تسيطر على شركات أخرى أو تستحوذ عليها. وأى قارئ للقواعد المالية الآن لا يجد قوائم مالية تتضمن بيانات مالية لشركة واحدة بقدر ما يجد قوائم مالية موحدة تتضمن بيانات أكثر من شركة واحدة. وتعنى هذه الظاهرة اندماج الأنشطة المالية التجارية بين الشركات من خلال الترابط فيما بين هذه الشركات عن طريق حق الملكية.

أشكال تجميع الأعمال:

يأخذ تجميع الأعمال ثلاثة أشكال:

- استحواذ شركة (أ) على الشركة (ب) بحيث تقتضي الشخصية المعنوية للشركة (ب) في الشركة (أ) ، في هذه الحالة فإن الشركة (أ) تمثل شركة واحدة تدمج الشركة (ب) ولا تعد قوائم منفصلة للشركة (ب) بعد تاريخ الاندماج ، وفي هذه الحالة لسنا بحاجة إلى إعداد قوائم مالية موحدة.
- اندماج شركة (أ) مع الشركة (ب) لإنشاء كيان جديد ممثل في الشركة (ج) ، وفي هذه الحالة تقتضي الشخصية المعنوية لكلا من الشركة (أ) والشركة (ب) وتشاً الشركة (ج) وتنتقل إليها كل أصول والتزامات (أ) و (ب) ، كما أن القوائم المالية التي تعد إنما تعد للشركة الجديدة (ج) فقط ولا تعد قوائم مالية للشركاتين (أ) و (ب) كما أنها لسنا بصدور إعداد قوائم مالية موحدة.
- سيطرة الشركة (أ) على كل أسهم (ب) والإبقاء عليها قائمة أو تشتري أغلبية أسهم الشركة (ب) العادلة وفي هذه الحالة فإن الشخصية المعنوية لكلا من (أ) و (ب) تبقى كما هي وتعود القوائم المالية المنفردة لكلا منها على أن تعد الشركة (أ) قوائم مالية موحدة تجمع بين الإثنين.

الدافع الاقتصادي لتجميع الأعمال

تهدف عمليات تجميع الأعمال إلى تحقيق أهداف استراتيجية منها الآتي:

- التكامل الرأسى عن طريق ضم صناعات تكميلية لاحقة أو سابقة على نشاط الشركة الأساسية وذلك بهدف ضمان مصدر توريد أو منافذ توزيع مستقرة.
- التكامل الأفقي عن طريق ضم صناعات من نفس النشاط إلى نشاط الشركة الأساسية وذلك بهدف السيطرة على حصة أكبر من سوق النشاط.
- توسيع المخاطر، بعض الشركات تهدف من عمليات الاندماج إلى توسيع مخاطر الأعمال بضم أنشطة جديدة تقلل من المخاطر التجارية ومخاطر الأعمال التي تتعرض لها الشركة بضم أنشطة مختلفة يكون الارتباط بينها وبين أنشطة الشركة ارتباط عكسي.

ومع هذا تظل دوافع الإدارة اللاعب الرئيسي في عمليات تجميع الأعمال. فالمديرين يلجأون إليها لتحقيق النمو والتوسيع بشكل سريع الأمر الذي يحقق لهم زيادات كبيرة في المكافآت والمزايا الأخرى.

السيطرة:

الشكل الثالث من أشكال تجميع الأعمال هو موضع معيار توحيد القوائم المالية حيث تنشأ علاقة تبعية بين الشركة المستثمرة (القابضة) والشركة المستثمر فيها (التابعة) ، حيث تسيطر الأولى على الثانية وتسمى هذه العلاقة علاقة السيطرة. ويقال أن الشركة مسيطرة على شركة أخرى إذا كانت تحكم في السياسات التشغيلية والمالية والإدارية للشركة الأخرى ، وتحقيق السيطرة عن طريق عدد من المصادر:

- تملك حصة أغلبية من الحقوق التي لها حق التصويت ، ومن البديهي أن نفترض تتحقق السيطرة إذا امتلكت الشركة القابضة أكثر من ٥٠٪ من الحقوق ، ومع هذا فقد تتحقق السيطرة بأقل من ذلك ، على سبيل المثال فإن شركة قد تمتلك ٣٠٪ من حقوق التصويت في شركة أخرى وتحتفظ لها السيطرة لأنه لا يوجد حصة ملكية كبيرة في الشركة وباقى أسهم الشركة موزعة بين صغار المستثمرين. من ناحية أخرى فقد تمتلك شركة أكثر من نصف الحقوق التصويتية ولا تتحقق لها السيطرة مثل الشركات الخاضعة للرقابة الحكومية كلية.

- السيطرة التجارية ، وتحقيق هذه السيطرة عندما تكون الشركة القابضة هي الموزع أو المورد الرئيس للشركة التابعة أو أن تكون الضامن الأساس لها أمام مؤسسات التمويل ، أو المستخدم الأساس لموارد الشركة كما في حالة الإيجار الرأسمالي فقد تستأجر شركة كل معدات شركة تأجير في الوقت الذي لا تمتلك فيه الشركة المستأجرة سوى ١٠٪ من الأسهم مثلا. في مثل هذه الحالات تتحقق السيطرة للشركة القابضة بصرف النظر عن نسبة الملكية.

وقد عرفت الفقرة (١٣٩) من المعيار السعودي "توحيد القوائم المالية" السيطرة على النحو الآتي: هي مقدرة المنشأة على استخدام ، أو توجيهه استخدام ، أصول منشأة أخرى لاكتساب منافع اقتصادية. وتشمل سيطرة منشأة على منشآت أخرى بعدة طرق من أمثلتها توافر أي مما يلي:

- أ - امتلاك (بصورة مباشرة أو غير مباشرة) أكثر من ٥٠٪ من صافي أصول المنشأة الأخرى.
- ب - امتلاك حقوق أقلية مع وجود القدرة على توجيه السياسات المالية والتشغيلية للمنشأة الأخرى بموجب اتفاق سابق.

ج - امتلاك حقوق أقلية ذات نسبة عالية من الأسهم التي لها حق التصويت في المنشأة الأخرى ، مع عدم امتلاك جهة أخرى (منشأة أو مجموعة موحدة من المستثمرين) حصة جوهرية من الأسهم التي لها حق التصويت في المنشأة الأخرى.

د - امتلاك حقوق أقلية مع وجود حق نظامي (قانوني) تحكم بموجبه المنشأة في استخدام أصول المنشأة الأخرى وتوجيه سياساتها المالية والتشغيلية.

من هذا العرض فإن العبرة في إعداد القوائم المالية الموحدة هي تحقق السيطرة للشركة القابضة على الشركة التابعة بأى وسيلة ، كما تجدر الإشارة هنا إلى أن شركة قابضة واحدة يمكن أن تسيطر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على شركات تابعة أخرى ، كما يتضح مما يلى:

- السيطرة المباشرة هي ما تتحققه الشركة القابضة على التابعة بدون وسيط كأن تملك نسبة ٦٠٪ مثلا في هذه الشركة.

- السيطرة غير المباشرة عندما تمتلك الشركة القابضة حصة مسيطرة ولتكن ٦٠٪ في الشركة التابعة مثلا ، والشركة التابعة بدورها تمتلك حصة مسيطرة ولتكن ٩٠٪ مثلا من شركة تابعة لها ، أو أى نسب أخرى على هذا النحو ، في هذه الحالة يفترض أن للشركة القابضة حصة سيطرة غير مباشرة في الشركة التابعة الثانية تعادل ٤٥٪ (٩٠٪ × ٦٠٪) ، ويجب أن تعد الشركة القابضة قوائم مالية موحدة تدمج فيها القوائم المالية للشركة التابعة التي تسيطر عليها بصورة مباشرة ، والتي تسيطر عليها بصورة غير مباشرة. والشركة التابعة (أو القابضة الوسيطة) لا تعفى من إعداد القوائم الموحدة التي تدمج فيها القوائم المالية للشركة الثالثة إلا بالشروط التي تحددها المعايير المحاسبية.

النتائج المالية والمحاسبية لتجمیع الأعمال

ينتـج عن عمـلـية التـجمـیـع بأـى صـورـة من الصـورـ نـتـائـج مـالـیـة تـؤـثـرـ على جـانـبـ المـیـزانـیـة لـلـشـرـکـة الدـامـجـة:

أولاً: على جانب الحقوق المستلمة

- انتقال أصول وخصوم الشركة المندمجة إلى الشركة الدامجة في حالة انقضاء الشخصية المعنوية للشركة المندمجة.
- الحصول على حصة ملكية في شركة قائمة (استثمارات)

ثانياً: الحقوق المسلمة

نظير انتقال الأصول أو الحصول على الاستثمارات فإن الشركة الدامجة (المستحوذة) تدفع مقابل معين للبائعين ، هذا المقابل يأخذ أيا من الأشكال الآتية:

- النقد أو أي أصول أخرى من أصولها المملوكة في تاريخ الاقتداء
- أسهم عادية يترتب عليه زيادة رأس المال ، ويصبح البائعين من مساهمي الشركة المشترية.
- أوراق دفع أو سندات تسدد للبائعين في تاريخ استحقاق معين.

وتتجدر الإشارة أن الشركة الدامجة (المستحوذة) يمكن أن تستخدم أكثر من وسيلة دفع معينة من الوسائل السابقة تسوية لقيمة الصفقة.

المشكلـات المحاسبـية المترتبـة عـلـى تـجمـیـعـ الأـعـمال

يتـرتبـ على عمـلـية الانـدمـاج ثـلـاثـ مشـاـكـلـ محـاسـبـيـةـ أساسـيـةـ هـيـ:

- تحديد قيمة الشراء وإثبات عملية الشراء
- إثبات مصروفات الشراء الأخرى
- الأرباح التي تتحققها الشركة المندمجة حتى تاريخ الاندماج

ويتم معالجة المشاكل المحاسبية الثلاثة بحسب الطريقة المتبعة في المحاسبة عن عملية الاندماج.

طرق المحاسبـة عن عمـلـية تـجمـیـعـ الأـعـمال

عند إتمام عملية تجمیع عن طريق أي شـکـلـ من الأـشـکـالـ المشارـإـلـيـاـهـ أـعـلاـهـ، فـإـنـ هـنـاكـ ثـلـاثـ طـرـقـ للمـحـاسـبـةـ عنـ هـذـهـ العـمـلـيـةـ:

- الطريقة الأولى: إندماج المصالح (مزج الحصص)
- الطريقة الثانية: طريقة الشراء
- الطريقة الثالثة: طريقة الاستحواذ

الطريقة الأولى: طريقة منح الحصص (اندماج المصالح)

المبدأ الأساسي:

تعتمد فكرة اندماج المصالح على افتراض أن حقوق الملكية للشركات المندمجة مستمرة مع الشركات الدامجة دون تمييز لهذه الحقوق سواء على مستوى أي من الشركتين. هذا يعني أن عملية الدمج أو الاستحواذ تنصب على مبادلة حقوق ملكية في الشركة المندمجة بحقوق ملكية أخرى في الشركة الدامجة، ومن ثم لا تعتبر صفقة مالية لشراء صافى أصول الشركة المندمجة.

يتربى على هذا التصور اتباع خطوتين متتاليتين للمحاسبة عن عملية الدمج وفقاً لهذه الطريقة:

الخطوة الأولى: انتقال أصول وخصوم الشركة المندمجة إلى الشركة الدامجة بالقيمة الدفترية. وتأسيساً على استمرار حق الملكية لا توجد ضرورة لاتباع أساس تقييم آخر للأصول والخصوم.

الخطوة الثانية: استمرار الاعتراف بالإيرادات والمصروفات المرتبطة بالشركة المندمجة قبل الدمج وبعد الدمج باعتباره حق للملك المستمرون مع الشركة الجديدة.

نتيجة لاتباع هذه الطريقة فإن الأرباح الناتجة عنها تكون أعلى من الأرباح الناتجة عن طريقة الشراء للأسباب الآتية:

- الاستمرار في تسجيل الأرباح بأثر رجعى.

- احتساب استهلاك منخفض نتيجة لتسجيل الأصول بالقيمة الدفترية.

لذلك فإن هذه الطريقة كانت مفضلة بالنسبة للمديرين في المحاسبة عن الاندماج، إلى أن ألغت بالمعايير الأمريكي رقم 141 والذي ألزم الشركات بطريقة الشراء.

تقييم أصول والتزامات الشركة المستحوذ عليها:

تنقل جميع الأصول والالتزامات إلى الشركة الأخرى المستحوذة أو الدامجة بالقيمة الدفترية لها دون النظر إلى القيمة العادلة.

تقييم مقابل الاستحواذ أو الدمج:

عندما يكون المقابل أسهم مصدرة من الشركة الدامجة أو المستحوذة فإن هذه الأسهم تسجل بالقيمة الإسمية وليس السوقية.

معالجة الفروق الناتجة عن الاستحواذ:

نظراً لأن الطريقة تعتمد على استبدال أسهم الشركة المستحوذة بدلاً من أسهم الشركة المستحوذ عليها، وأنه يتم تقييم الأسهم المصدرة من الشركة المستحوذة لتنفيذ عملية الاستحواذ بالقيمة الإسمية فإنه يجب التفرقة بين الحالات الآتية:

١- القيمة الإسمية للأسهم المصدرة = القيمة الإسمية للأسهم المتداولة عنها فلا يوجد فروق.

٢- إذا كانت القيمة الإسمية للأسهم المصدرة أكبر من القيمة الإسمية للأسهم المتداولة عنها ، فإن الفرق يخصم من الاحتياطي النظامي للشركة المستحوذ عليها وإن لم يكفي فالباقي يخصم من الاحتياطي

النظامي للشركة المستحوذة ، وإن لم يكفى فإن الباقي يخصم من الأرباح الميقاد للشركة المستحوذة عليها فإن لم تكفى أيضاً فمن الأرباح المبقاة للشركة المستحوذة.

-٣- إذا كانت القيمة الإسمية للأسهم المصدرة أقل من القيمة الإسمية للأسهم المتوازن عنها ، فإن الفرق يضاف إلى الاحتياطي النظامي للشركة المستحوذة عليها.

معالجة مصروفات الاستحواذ:

جميع المصروفات التي تحملها الشركة المستحوذة من أتعاب وعمولات تعتبر مصروفات عادية تحمل على دخل الفترة.

معالجة مصروفات تسجيل الأسهم:

مصاريف تسجيل الأسهم المصدرة نظير الحصول على الشركة أو القطاع تعامل باعتبارها مصروفات عادية تحمل على دخل الفترة.

الشهرة:

نظراً لتسوية الفروق الناتجة عن الاستحواذ في حقوق الملكية فإنه لا يتم الاعتراف بأى شهرة أو مكاسب رأسمالية طبقاً لهذه الطريقة.

مثال ١ : (انتقال أصول وخصوم الشركة)

افتراض أن الشركة ساشترت الشركة ص مقابل ١٠٠٠٠٠ سهم أصدرت لحملة أسهم ص القيمة الإسمية للسهم ١٠ ريال والقيمة السوقية له في تاريخ الدمج ٢٥ ريال.

في تاريخ الدمج كانت أصول الشركة ص والتزاماتها تتضمن الآتي:

<u>القيمة العادلة</u>	<u>القيمة الدفترية</u>	
٣٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	أصول متداولة
٨٠٠,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠	أجهزة ومعدات
١,٤٠٠,٠٠٠	٨٠٠,٠٠٠	برامج
(٢٥٠,٠٠٠)	(٢٠٠,٠٠٠)	أوراق الدفع
	٨٠٠,٠٠٠	رأس المال الأسهم
	٣٠٠,٠٠٠	احتياطي نظامي
	٨٠,٠٠٠	أرباح مبقة
	٥٠٠,٠٠٠	الإيرادات
	(٣٨٠,٠٠٠)	المصروفات

عما بانه كانت هناك توزيعات مدفوعة تمت خلال السنة بمبلغ ١٠,٠٠٠ .
المطلوب : إثبات عملية الدمج بطريقة مرج الحصص، حيث بلغت تكاليف الدمج ٨٠٠ ريال.

الحل

مثال ٢ : (شراء الشركة مع استمرارها قائمة)

في هذه الحالة يتم تسجيل حق الملكية بالقيمة الدفترية دون تسجيل أي أرباح خلال السنة (يتم تسجيل الاستثمار على أساس قيم بداية السنة). افترض أنه تم شراء الشركة من نظير إصدار ١١٠٠٠ سهم بقيمة إسمية ١٠ ريال وقيمة سوقية ٢٥ واستمرار الشركة ص في أعمالها.

الحل

الطريقة الثانية: طريقة الشراء

أ- عملية الاستحواذ أو الاندماج

المبدأ الأساسي:

تتظر طريقة الشراء إلى عملية الاستحواذ أو الاندماج على أنها عملية مالية مثل شراء الأصول ، وبالتالي تعتمد فكرة الشراء على أن كيان قانوني جديد قد ترتب على هذه العملية.

يتربّط على هذا التصور اتباع خطوتين متاليتين للمحاسبة عن عملية الدمج وفقاً لهذه الطريقة:

الخطوة الأولى: انتقال أصول وخصوم الشركة المندمجة إلى الشركة الدامجة بالقيمة العادلة. وتأسيسها على ذلك لا بد من اتباع أساس القيمة العادلة.

الخطوة الثانية: التوقف عن الاعتراف بالإيرادات والمصروفات المرتبطة بالشركة المندمجة أو المستحوذ عليها وإعداد قوائم مالية لها في تاريخ الدمج وتعديل حق الملكية تبعاً للأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في هذا التاريخ.

تقييم أصول والالتزامات الشركة المستحوذ عليها:

تنقل جميع الأصول والالتزامات إلى الشركة الأخرى المستحوذة أو الدامجة بالقيمة العادلة لها دون النظر إلى القيمة الدفترية.

تقييم مقابل الاستحواذ أو الدمج:

عندما يكون المقابل أسهم مصدرة من الشركة الدامجة أو المستحوذة فإن هذه الأسهم تسجل بالقيمة السوقية ، وإذا كان المقابل أي أصول أخرى بخلاف النقدية فإن الأصول المتداولة عنها تقوم بالقيمة العادلة أيضاً.

معالجة مصروفات الاستحواذ:

جميع المصروفات التي تحملها الشركة المستحوذة من أتعاب وعمولات تعتبر مصروفات استحواذ وتضاف إلى قيمة الصفقة.

معالجة مصروفات تسجيل الأسهم:

صاريف تسجيل الأسهم المصدرة نظير الحصول على الشركة أو القطاع تعامل باعتبارها مصروفات إصدار أسهم تخصم من الاحتياطي النظامي.

فروق الشراء الشهرة:

وفقاً لهذه الطريقة فإنه:

إذا كان المقابل المحول نظير الاستحواذ أكبر من القيمة العادلة لصافي الأصول ، فإنه يتم الاعتراف بالفرق على أنه شهرة تظهر في قائمة المركز المالي للشركة المستحوذة.

إذا كان المقابل المحول نظير الاستحواذ أقل من القيمة العادلة لصافي الأصول ، فإن الفرق السالب يتم توزيعه على الأصول طويلة الأجل بخلاف الاستثمارات بنسبة القيمة الدفترية لهذه الأصول ويتم تخفيض القيمة العادلة لكل أصل بمقدار نصيبه من الفرق السالب.

مثال ٣:

بفرض أن الشركة العالمية اشتريت كل أسهم شركة الرياض مقابل إصدار ٥٠,٠٠٠ سهم من أسهم شركة العليا ، القيمة الإسمية للسهم ١٠ ريال والسوقية له ٣٠ ريال ، كما دفعت الشركة ٢٠٠,٠٠٠ ريال نقدا ، وفي تاريخ الشراء كانت القيمة الدفترية والقيمة السوقية لأصول وخصوم شركة الرياض على النحو الآتي:

القيمة السوقية	القيمة الدفترية	الأصل
٥٥٠٠٠	٤٥٠٠٠	الأراضي
٧٥٠٠٠	٧٠٠٠٠	الأصول الثابتة الأخرى
٢٥٠٠٠	٢٠٠٠٠	المخزون
٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	أصول متداولة أخرى
٧٠٠٠٠	٧٠٠٠٠	الالتزامات

المطلوب:

- ١ تعين الشركة المستحوذة والشركة المستحوذ عليها.
- ٢ تحديد المقابل
- ٣ قيمة الصفة (تكلفة الشراء).
- ٤ تحديد قيمة شهادة الاستحواذ.

الحل

قيود اليومية:

- ١- اثبات سداد قيمة الصفقة:

xxx من ح/ الاستثمار في الشركة المستحوذ عليها (قيمة الصفقة = المقابل + مصروفات الانضمام)

إلى مذكورين

xxx ح/ رأس المال (بالقيمة الإسمية)

xxx ح /احتياطي نظامي (فرق القيمة الإسمية عن القيمة العادلة للأسهم)

xxx ح /السندات أو أوراق الدفع (إذا كانت داخلة في ثمن الصفقة)

xxx ح / النقدية (الجزء من الصفقة مدفوع نقدا + مصروفات الانضمام)

- ٢- انتقال أصول وخصوم الشركة المندمجة إلى الشركة الدامجة بالقيمة العادلة مع اثبات الفرق:

من مذكورين

xxx ح/الأصول المتداولة (بالقيمة العادلة)

xxx ح / الأصول الثابتة (بالقيمة العادلة)

xxx ح / الشهرة (إن وجد)

إلى مذكورين

xxx ح/ الالتزامات (القيمة العادلة للالتزامات)

xxx ح / الاستثمار في الشركة المستحوذ عليها (قيمة الصفقة)

- ٣- المصروفات المتعلقة بإصدار وتسجيل الأسهم أو السندات المصدرة كجزء من المقابل المدفوع لا تدخل

في الصفقة ، وإنما تسجل بالقييد الآتي:

xxx من ح/ الاحتياطي النظامي للشركة المستحوذة

xxx إلى ح/ النقدية

مثال ٤

اشترت الشركة (س) كل أصول الشركة (ص) والالتزاماتها في ١٤٣٢/١/١ وكانت بيانات الشركة ص في تاريخ الاستحواذ على النحو الآتي:

<u>القيمة العادلة</u>	<u>القيمة الدفترية</u>	<u>الأصول والالتزامات</u>
٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	النقدية
١٤٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	المدينين
٢٥٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠	المخزون
٣٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	الأراضي
٣٥٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	المباني
٣٥٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	الآلات والمعدات
٥٠,٠٠٠	٠	براءة اختراع
٦٠,٠٠٠	٦٠,٠٠٠	دائنون
١٣٥,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	أوراق دفع
٤٥,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	الالتزامات أخرى

الحالة الأولى:

افرض أن شركة س دفعت ٢٥٠,٠٠٠ ريال نقدا وأصدرت ٥٠,٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ١٠ ريال والقيمة السوقية ٢٠ ريال كما دفعت الشركة ٢٠,٠٠٠ ريال مصاريف تسجيل الأسهم و ٣٠,٠٠٠ ريال أتعاب مهنية.

المطلوب: إثبات العمليات السابقة في دفاتر الشركة س
الحل

الحالة الثانية:

افترض أن شركة أصدرت ٤٠,٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ١٠ ريال والقيمة السوقية ٢٠ ريال كما وقعت ورقة دفع بمبلغ ٣٠٠,٠٠٠ ريال تسدد بعد سنتين. دفعت الشركة ٢٠,٠٠٠ ريال مصاريف تسجيل الأسهم و ٣٠,٠٠٠ ريال أتعاب مهنية. المطلوب: إثبات العمليات السابقة في دفاتر الشركة س

الحل

ب- عملية السيطرة: (شراء حصة حاكمة (سيطرة) من أسهم الشركة)

المقصود بالحصة الحاكمة حصة تكفى للسيطرة على الشركة المستحوذ عليها ، عادة ما تكون هذه الحصة أكثر من ٥٠٪ من أسهم الشركة ، هنا تظل الشركة المستحوذ عليها قائمة ولها دفاترها المحاسبية ولا تنتقل الأصول والالتزامات للشركة المشترية. تسمى الشركة المشترية شركة قابضة أما الشركة المستحوذ عليها فإنها تسمى شركة تابعة.

المعالجة المحاسبية

- ١ يعالج ثمن الشراء في حساب الاستثمارات في دفاتر الشركة القابضة كما هو متبع في طريقة حق الملكية على أن تعالج فروق الشراء بنفس الطريقة المشار إليها من قبل.
- ٢ يتم إعداد قوائم مالية موحدة للشركاتين.

مثال :

في كل حالة من الحالات السابقة اثبتت قيد الشراء في دفاتر الشركة (س)

الحالة الأولى:

افتراض أن شركة س دفعت ٢٥٠,٠٠٠ ريال نقدا وأصدرت ٥٠,٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ١٠ ريال والقيمة السوقية ٢٠ ريال ، مقابل شراء حصة ٨٠٪ من الشركة (ص) كما دفعت الشركة ٢٠,٠٠٠ ريال مصاريف تسجيل الأسهم و ٣٠,٠٠٠ ريال أتعاب مهنية.

المطلوب: إثبات قيد الشراء في دفاتر الشركة القابضة س في تاريخ السيطرة.

الحل

الحالة الثانية:

افترض أن شركة (س) أصدرت ٤٠,٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ١٠ ريال والقيمة السوقية ٢٠ ريال كما وقعت ورقة دفع بمبلغ ٣٠٠,٠٠٠ ريال تسدد بعد سنتين مقابل شراء حصة ٨٠٪ من الشركة (ص). كما دفعت الشركة ٢٠,٠٠٠ ريال مصاريف تسجيل الأسهم و ٣٠,٠٠٠ ريال أتعاب مهنية.

المطلوب: إثبات قيد الشراء في دفاتر الشركة القابضة س في تاريخ السيطرة.

الحل

الطريقة الثالثة: طريقة الاستحواذ

المبدأ الأساسي:

تتظر تلك الطريقة إلى أي عملية تجمع أعمال باعتبارها عملية استحواذ يكون فيها شركة مستحوذة وشركة مستحوذ عليها ، وبالتالي تعتمد فكرة الاستحواذ على أن كيان قانوني جديد قد ترتب على هذه العملية.

يتربى على هذا التصور اتباع خطوتين متتاليتين للمحاسبة عن عملية الاستحواذ وفقاً لهذه الطريقة:

الخطوة الأولى: انتقال أصول وخصوم الشركة المستحوذ عليها إلى الشركة المستحوذة بالقيمة العادلة. وتأسساً على ذلك لا بد من اتباع أساس القيمة العادلة.

الخطوة الثانية: التوقف عن الاعتراف بالإيرادات والمصروفات المرتبطة بالشركة المستحوذ عليها وإعداد قوائم مالية لها في تاريخ الاستحواذ وتعديل حق الملكية تبعاً للأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في هذا التاريخ.

تقييم أصول والالتزامات الشركة المستحوذ عليها:

تنقل جميع الأصول والالتزامات إلى الشركة الأخرى المستحوذة بالقيمة العادلة لها دون النظر إلى القيمة الدفترية.

تقييم مقابل الاستحواذ أو الدمج:

عندما يكون المقابل أسهم مصدرة من الشركة المستحوذة فإن هذه الأسهم تسجل بالقيمة السوقية ، وإذا كان المقابل أي أصول أخرى بخلاف النقدية فإن الأصول المتباذل عنها تقوم بالقيمة العادلة أيضاً.

معالجة مصروفات الاستحواذ:

جميع المصروفات التي تتحملها الشركة المستحوذة من أتعاب وعمولات تعتبر مصروفات مصروفات مصروفات عادية تحمل على دخل الفترة.

معالجة مصروفات تسجيل الأسهم:

مصاريف تسجيل الأسهم المصدرة نظير الحصول على الشركة أو القطاع تعامل باعتبارها مصروفات إصدار أسهم تخصم من الاحتياطي النظامي.

فروق الشراء الشهرة:

وفقاً لهذه الطريقة فإنه:

1- إذا كان المقابل المحول نظير الاستحواذ أكبر من القيمة العادلة لباقي الأصول ، فإنه يتم الاعتراف بالفرق على أنه شهرة تظهر في قائمة المركز المالي للشركة المستحوذة.

2- إذا كان المقابل المحول نظير الاستحواذ أقل من القيمة العادلة لباقي الأصول ، فإن الفرق يعتبر مكاسب استحواذ ويسجل ضمن دخل الفترة.

لا تختلف طريقة الاستحواذ كثيراً عن طريقة الشراء إلا في الآتي:

- ١- مصروفات الدمج (باستثناء مصروفات التسجيل للأسهم والسنادات) تعتبر مصروفات عادية تردد إلى الأرباح والخسائر.
- ٢- أي زيادة في صافي أصول الشركة المشتراء عن الثمن المدفوع (ما يعرف بالشهرة السالبة) تعتبر أرباح

مثال: المطلوب حل المثال السابق طبقاً لطريقة الاستحواذ

الحالة الأولى:

افترض أن شركة س دفعت ٢٥٠,٠٠٠ ريال نقداً وأصدرت ٥٠,٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ١٠ ريال والقيمة السوقية ٢٠ ريال كما دفعت الشركة ٢٠,٠٠٠ ريال مصاريف تسجيل الأسهم و ٣٠,٠٠٠ ريال أتعاب مهنية.

المطلوب: إثبات العمليات السابقة في دفاتر الشركة س
الحل

الحالة الثانية:

افترض أن شركة أصدرت ٤٠,٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ١٠ ريال والقيمة السوقية ٢٠ ريال كما وقعت ورقة دفع بمبلغ ٣٠٠,٠٠٠ ريال تسدد بعد سنتين. دفعت الشركة ٢٠,٠٠٠ ريال مصاريف تسجيل الأسهم و ٣٠,٠٠٠ ريال أتعاب مهنية. المطلوب: إثبات العمليات السابقة في دفاتر الشركة س.

الحل

تمرين:

فيما يلى القوائم المالية لشركة الإنتاج الحديث فى ١٤٣٠/١٢/٢٩

القيمة السوقية	القيمة الدفترية	
٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	النقدية
٢٩٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	المدينين
٨٢٠,٠٠٠	٦٠٠,٠٠٠	المخزون
٩٠٠,٠٠٠	٨٠٠,٠٠٠	المباني
٥٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	الآلات
١٠٠,٠٠٠	٠٠	بحوث وتطوير تحت التنفيذ
١,٣٠٠,٠٠٠	١,٣٠٠,٠٠٠	الالتزامات
	٨٢٠,٠٠٠	رأس المال
	١٣٠,٠٠٠	أرباح مبقاء
	٩٠٠,٠٠٠	إيرادات
	٧٥٠,٠٠٠	مصروفات

فى نفس التاريخ أصدرت الشركة العالمية ٥٠,٠٠٠ سهم بقيمة إسمية ٢٠ ريال للاستحواذ على الشركة، وتحملت الشركة العالمية ١٠,٠٠٠ ريال مصاريف تسجيل الأسهم و ٢٠,٠٠٠ ريال تكاليف الدمج.

المطلوب:

- ١- إذا كانت القيمة السوقية للسهم ٣٢ ريال وتنقضى شركة الإنتاج الحديث، إثبت القيود المترتبة على عملية الدمج.
- ٢- بافتراض أن القيمة السوقية ٢٨,٥ ريال وان شركة الإنتاج الحديث سوف تستمر في الأعمال، اثبت عملية الشراء.

الحل

الطريقة الأولى: مزج الحصص

الطريقة الثانية: طريقة الشراء

الطريقة الثالثة: طريقة الاستحواذ

تمرين (واجب)

فى ٢٠٠٧/١/١ اشتريت الشركة (س) في عملية تقدم الشركة س بموجبها ١٥٠٠٠٠ سهم (القيمة الإسمية للسهم ١٠ ريال والقيمة السوقية في هذا التاريخ ٢٥ ريال للسهم) ، بالإضافة إلى ذلك دفعت شركة س مصروفات نقل الملكية عبارة عن أتعاب قانونية ومحاسبية ١٩٠,٠٠٠ ريال وعمولات ٣٠,٠٠٠ ريال ومصاريف طباعة وإصدار وتسجيل الأسهم ٧٠,٠٠٠ ريال.

وفي هذا التاريخ كانت القيمة الدفترية والقيمة العادلة لأصول وخصوم الشركة ص على النحو الآتي:

العادلة	الدفترية	
٣٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	النقدية
٧٠٠,٠٠٠	٧٠٠,٠٠٠	المدينين
١١٥٠,٠٠٠	١٠٠٠,٠٠٠	المخزون
١٩٠٠,٠٠٠	١٥٠٠,٠٠٠	اراضى ومبانى
٢١٠٠,٠٠٠	٢٢٠٠,٠٠٠	آلات
٤٠٠,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠	أصول ثابتة أخرى
١٥٠٠,٠٠٠	١٥٠٠,٠٠٠	الالتزامات قصيرة الأجل
١٤٥٠,٠٠٠	١٥٠٠,٠٠٠	الالتزامات طويلة الأجل
	١٠٠٠,٠٠٠	رأس المال
	٧٠٠,٠٠٠	احتياطى
	١٤٠٠,٠٠٠	ارباح مبقاه

المطلوب إثبات الصفة مستخدما الطرق الثلاثة